بالحكم بذلك على كثير من أحاديث ليست بهذه المثابة ويجيء بعده من لا يد له في علم الحديث فيقلده فيما حكم به من الوضع وفي هذا من الضرر العظيم مالا يخفى وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم ا تعالى التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب فمتى وجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم بوضع شيء كان متعمدا لما أعطاهم ا D من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح انتهى .

وفيما قاله نظر فقد حكم جمع من المتقدمين على أحاديث بأنه لا أصل لها (أ121) ثم وجد الأمر بخلاف ذلك وفوق كل ذي علم عليم فينبغي أن يقال إنه يبحث عن ذلك ويراجع من له عناية بهذا الشأن فإن لم يوجد عندهم ما يخالف ذلك اعتمد حينئذ .

ومنها جعل بعض الأصوليين من دلائل الوضع أن يخالف العقل فقد قال ا تعالى (لآيات لقوم يعقلون) ولهذا أنكروا " حديث عرق الخيل " الذي